University of Thi-Qar Journal of Humanties Science
Website: jedh.utq.edu.iq Email: utjedh@utq.edu.iq

عرض الرواية على القرآن الكريم
دراسة في مشروعيته وآفاقه الدلالية

Present the novel to the Holy Quran
A study of its legitimacy and its semantic prospects

د. رعد كاظم
Dr: Raad kadhum
ahmedasd2070@gmail.

Abstract:

The verification of the standard width of the novel on the Koran and being a tool and a way to evaluate and learn the health of their issuance from the Prophet congealed, and the applicability of the significance and approval of the Koran, or make non-violation of its significance; the importance of the Sunnah and its role in the development of molecules Terms and show beliefs and for his role in the screening of chatter issued Prophet of others. And launched the legality of the standard display to get the total frequency or to the presence of individual novels correct it, and that its response to attempts by some did not stand the directory. As to

say that this standard does not mean reclining on the Koran alone and do not have to cancel Modia Authentic

That there are prospects tag owed to say this criterion taking scientists addressing them including the abolition of Authentic per the news and take the standard Metn –ouhdh without Sind– and consent of the Koran and that was issued by a non–confidence and the impossibility of issuance of novels novels offer because he needed confirmation, whether or not eight poses of novels according to this standard is what Mistojba be to ask the Koran and given the lie not just offense with him for privatization or restriction or violation of Commons about the particular of the face, which does not require him to put up the book.

Keywords legitimacy , The authenticity of the novel

Conflict ,Compatibility, Offens

الخلاصة:

ان التحقق من معيار عرض الرواية على القران الكريم وكونه اداة وطريقا لتقييم ومعرفة صحة صدورها عن النبي الاكرم ،ومدى انطباق دلالتها وموافقتها للقران الكريم ،او احراز عدم مخالفتها له من الاهمية ؛لأهمية السنة الشريفة ودورها في استنباط جزئيات الاحكام وتبيان العقائد ولدوره في فرز الاحاديث الصادرة عن الرسول من غيرها. وتنطلق مشروعية معيار العرض لحصول التواتر الاجمالي او لوجود روايات احاد صحيحة عليه ،وان محاولات ردها من قبل البعض لم تصمد امام الدليل. كما ان القول بهذا المعيار لا يعني الاتكاء على القران الكريم وحده ولا يكون موديا الى الغاء حجية السنة .

ان هناك آفاقا دلالية مترتبة على القول بهذا المعيار اخذ العلماء بمعالجتها منها الغاء حجية خبر الواحد و اتخاذ معيار المتن –وحده دون السند– وموافقته للقران الكريم وان كان صادرا من غير الثقة واستحالة صدور روايات العرض لإنه يلزم من ثبوتها عدمها ،ثم ان ما يطرح من الروايات وفق هذا المعيار هو ما يكون مستوجبا لطرح القران وتكذيبه لا مجرد المخالفه معه بالتخصيص او التقييد ولا المخالفة بنحو العموم والخصوص من وجه مما لا يستلزم منه طرح الكتاب.

الكلمات المفتاحية :

المشروعية، التعارض ،الموافقة ، المخالفة ، عرض الرواية

المقدمة:

ان التحقق من معيار عرض الرواية على القران الكريم وكونه اداة وطريقا لتقييم ومعرفة صحة صدورها عن النبي الاكرم ،ومدى انطباق دلالتها وموافقتها للقران الكريم ،او

احراز عدم مخالفتها له من الاهمية والفائدة الكبيرة، وتتضح هذه الاهمية بملاحظة الامور الاتية:

الامر الاول :ان السنه الشريفة تعد المصدر الثاني للتشريع بعد القران الكريم لدى المسلمين كافة ،وان انكار دورها في التشريع ،وحجيتيها يعد كفرا عندهم [1]، فيرى الشوكاني "أن ثيوت حجية السنة المطهرة واستقلالها بتشريع الاحكام ضرورة دينية ولا يخالف في ذلك الا من لا حظ له في دين الاسلام "[2] كما تميزت بانها مفصلة واستوعبت الجزئيات التي حدد مفاصلها العامة وخطوطها الرئيسة القران الكريم لاعتقادنا ان القران الكريم لم يتطرق الى جزئيات الاحكام وتفاصيلها [3]وإلا لكان لنا قرآن من الضخامة والحجم غير هذا المتداول بين المسلمين.

الامر الثاني :ان إيكال مهمة تحديد جزئيات الاحكام وإعطاء حكم الواقعة المعينة تعود للرسول الاكرم ؛لما له من سلطة تشريعية او لقدرته على اعمال حاكميته وفقا لما يريده الله سبحانه وتعالى خصوصا ان الوحي التشريعي كان يتأخر لفترة معينة والرسول فيها يمارس اعماله اليومية وادارة حياة المسلمين بما ينسجم وارادة السماء واحكام الشريعه.

الامر الثالث: ان السنة الشريفة بالرغم من اهميتها ودورها في التشريع الا انها لم تكن مصونة كالقران الكريم ،وان حفظ القران وان قيل بانه يستدعي حفظ السنة ؛لان حفظ المبين يلازم حفظ البيان [4]،لكن ماهو بيان له ما كان صادرا عن الرسول فعلا ،وان هذا التلازم لا يعني ان السنة لم يدخلها الوضع والدس والتحريف ؛ ولهذا كثر التحذير من الرسول الاكرم بان هناك وضاعين للحديث؛ فقد ورد عن النبي (ص) " من كذب علي متعمدا فليتبوأ مقعده من النار"[5] كما ان وضع الاسانيد الصحيحة لاحاديث

مزيفة ميزة يتقنها الوضاعون ؛ لذا فكثرة الأحاديث الموضوعة التي تصل الى اثنى عشر ألف [6] مع وجود الدوافع المتعددة وراء الجعل والوضع من قبيل الخلافات السياسية والمذهبية، والزندقة ،والعصبية ،والقصص والوعظ ،والتقرب الى الملوك والامراء وغيرها من الدوافع والاسباب[7]؛ يجعل الحاجة الى معرفة الميزان والمعيار لتمييز الاحاديث الصحيحة وانسجامها مع المحتوى القرأني ضرورية ويغدو بواسطته "ان ما لا سند له من القرآن هو مجرد تعاليم مزيفة منسوبة الى النبي صلى الله عليه واله وسلم"[8].وقد جاء البحث بعد المقدمة بثلاثة مباحث وخاتمة، تناول المبحث الاول الى التأسيس الشرعي للعرض لابراز مشروعيته من خلال الاتجاه الثبوتي والاثباتي وتطرق المبحث الثاني الى الموقف من روايات العرض عند المسلمين واتجه المبحث الثالث الى الافاق الدلالية المترتبة على روايات العرض وتضمنت الخاتمة اهم نتائج البحث.

المبحث الاول:

التأسيس الشرعي لمعيار عرض الرواية على القرآن الكريم:

ان مشروعية العرض على القران الكريم تمر عبر اتجاهين :

الاتجاه الثبوتي:

ان إعمال العقل يرى ضرورة انسجام الرواية الصادرة عن الرسول (ص) مع القرآن الكريم ؛وذلك لاعتقادنا بعصمة القرآن الكريم من الخطأ وعصمة الرسول﴿ ﷺ﴾ من الخطأ والسهو والنسيان ؛لان علم الله وقدرته وحكمته [9] كلها تستدعي ان يكون الوحي والقائم بإيصاله وتبليغه مصونا عن ذلك.

كما أن ما يصدر عن الرسول –من غير القرآن–اما وحيا آلهيا وعصمته قد تحققت أو اعمالا لولايته وحكومته ضمن نطاق الاحكام الالهية ومبادى الاسلام العامة وخطوطه الرئيسة مما يعني ان كل ما يصدر من الرسول يكون منسجما مع احكام الاسلام ومبادئه وتشريعاته وكل هذا يجعل الرواية الصادرة عن الرسول منسجمة او غير مخالفة للقرآن الكريم.

الاتجاه الاثباتي : وهذا الاتجاه نجده في موردين :

المورد الاول :الاتجاه الاثباتي العام:

ونريد به الروايات التي يفهم منها توافق وانسجام الرواية مع القرآن الكريم بصورة عامة بمعنى توكد التوافق وعدم المخالفة دون ان تشير الى وجوب عرض الرواية على القران فهي بذلك تحدد قاعدة عامة مفادها ان القران الكريم والرواية الصادرة عن المعصوم لا يكون بينهما التصادم والاختلاف ولن يفترقا في الحياة الدنيا، واهم ما يدل على هذا المعنى حديث الثقلين

حديث الثقلين : ورد هذا الحديث في كتب الصحاح والسنن والمسانيد بألفاظ متقاربة تدل على عدم افتراق عترة النبي (ص) واهل بيته عن القران الكريم ، وان المسلمين لا يمكن لهما التمسك بأحدهما دون الاخر ،وفيه: ((إِنِّي تَارِكٌ فِيكُمْ الثَّقَلَيْنِ أَحَدُهُمَا أَكْبَرُ مِنْ الْآخَرِ كِتَابُ اللَّهِ حَبْلٌ مَمْدُودٌ مِنْ السَّمَاءِ إِلَى الْأَرْضِ وَعِتْرَتِي أَهْلُ بَيْتِي وانهما لن يفترقا حتى يردا علي الحوض))[10]والحديث من جهة صدوره يقول ابن حجر: اعلم أن لحديث التمسك بذلك طرقا كثيرة وردت عن نيف وعشرين صحابيا [11] ،واخرجه السيد البحراني عن تسع وثلاثين طريقا من طرق اهل السنة واثنين وثمانين طريقا من طرق الشيعة[12] فهذا الحديث يعد متواترا في جميع طبقاته ،والكتب التي نقلته اكثر من ان تحصى وطرقه الى الصحابة كثيرة[13].

ومن جهة دلالته بالرغم من تعدد ما يستفاد منه لكن ما يهمنا هنا عدم الافتراق الذي دل عليه الحديث بقوله "لن يفترقا" فهو يدل على ان هؤلاء العترة لا يمكن ان يصدر منهم ما يخالف القران ويفارقه ،وان الحديث الصادر عنهم يكون منسجما ومتوافقا مع القران الكريم ،يقول ابن حجر: وفي احاديث التمسك باهل البيت اشارة الى عدم انقطاع متأهل منهم للتمسك به الى يوم القيامة كما ان القران كذلك ولهذا كانوا امانا لأهل الارض[14]وعليه؛ فعدم الافتراق الذي دل عليه حديث الثقلين هو ضمان بصوابية ما يقولون ويفعلون وتحصيل الاطمئنان بالواقع عند الرجوع اليهم حتى لو لم يحصل علم من الاحاديث الصادره عنهم [15] و لا يرد عليه بان العترة غير مشخصة فيه كما يقال [16] فالقضية لا تشخص موضوعها كما هو معروف لكن هناك من الروايات الكثيرة التي بينت هولاء العترة ودورهم [17].ولو سلمنا بوجود لفظ اخر للحديث وهو "سنتي "[18]أو سنة نبيه"[19] فهو رغم ضعفه [20] ووجود التصحيف فيه [21]يشير الى السنة تكون منسجمة مع القران الكريم ومتوافقة معه لكن مع ذلك لا يكون هذا اللفظ ان صح صدوره متعارضا مع العترة؛ فمادامت السنة لم تدون في حياة الرسول وانه لم يهمل رسالته فالحاجة الى وجود المرجع القادر على تشخيص ما يصح منها ومعرفة خاصها وعامها ومطلقها ومقيدها ويبين ما اجمل منها فكل هذا يبين الحاجة الى العترة ودورهم في تبيان عدم الافتراق بين السنة والقران الكريم[22].

المورد الثاني :الاتجاه الاثباتي الخاص:

وفي هذا الاتجاه نحاول استعراض اهم الادلة الروائية التي يراد منها معيار العرض على القران الكريم ومن كلا الفريقين.

احاديث العرض عند الامامية:

1-عدة من أصحابنا ، عن أحمد بن محمد بن خالد ، عن أبيه ، عن النضر بن سويد ، عن يحيى الحلبي ، عن أيوب بن الحر قال : سمعت أبا عبد الله عليه السلام يقول : كل شيء مردود إلى الكتاب والسنة ، وكل حديث لا يوافق كتاب الله فهو زخرف[23]

ورواه البرقي في المحاسن بطريق ينتهي الى أيوب بن الحر [24] و بلفظه في تفسير العياشي عن ايوب ايضا [25]

2- محمد بن يحيى ، عن أحمد بن محمد بن عيسى ، عن ابن فضال ، عن علي بن عقبة ، عن أيوب بن راشد ، عن أبي عبد الله عليه السلام قال : ما لم يوافق من الحديث القرآن فهو زخرف [26].

3-محمد بن إسماعيل ، عن الفضل بن شاذان ، عن ابن أبي عمير ، عن هشام بن الحكم وغيره ، عن أبي عبد الله عليه السلام قال : خطب النبي صلى الله عليه وآله بمنى فقال : أيها الناس ما جاءكم عني يوافق كتاب الله فأنا قلته وما جاءكم يخالف كتاب الله فلم أقله [27].

ورواه البرقي في المحاسن بطريق يلتقي مع رواية الكافي بابن ابي عمير[28] واورده العياشي في تفسيره عن هشام بن الحكم [29]

4-محمد بن يحيى ، عن عبد الله بن محمد ، عن علي بن الحكم ، عن أبان بن عثمان عن عبد الله بن أبي يعفور ، قال : وحدثني حسين بن أبي العلاء أنه حضر ابن أبي يعفور في هذا المجلس قال : سألت أبا عبد الله عليه السلام عن اختلاف الحديث يرويه من نثق به ومنهم من لا نثق به ؟ قال : إذا ورد عليكم حديث فوجدتم

له شاهدا من كتاب الله أو من قول رسول الله صلى الله عليه وآله وإلا فالذي جاء كم به أولى به .[30]

5–وعن إسماعيل بن أبي زياد السكوني ، عن جعفر ، عن أبيه ، عن علي (عليهم السلام) ، أنه قال في حديث : " فما وافق كتاب الله فخذوا به ، وما خالف كتاب الله فدعوه " [31].

6–وعن محمد بن مسلم قال : قال أبو عبد الله (عليه السلام) : " يا محمد ، ما جاءك في رواية – من بر أو فاجر – يوافق القرآن فخذ به ، وما جاءك في رواية – من بر أو فاجر – يخالف القرآن فلا تأخذ به[32]

7– عن كليب الأسدي قال : سمعت أبا عبد الله عليه السلام يقول : ما اتاكم عنا من حديث لا يصدقه كتاب الله فهو باطل[33]

8–عن سدير قال : كان أبو جعفر عليه السلام وأبو عبد الله عليه السلام لا يصدق علينا الا بما يوافق كتاب الله وسنة نبيه صلى الله عليه وآله[34]

9–عنه (ابن بابويه) عن أبيه ، عن سعد بن عبد الله ، عن يعقوب بن يزيد ، عن محمد بن أبي عمير ، عن جميل بن دراج ، عن أبي عبد الله (عليه السلام) قال : الوقوف عند الشبهة خير من الاقتحام في الهلكة ، إن على كل حق حقيقة ، وعلى كل صواب نورا ، فما وافق كتاب الله فخذوه ، وما خالف كتاب الله فدعوه [35].

10–أحمد بن إدريس ، عن محمد بن عبد الجبار ، عن صفوان بن يحيى قال : سألني أبو قرة المحدث أن ادخله على أبي الحسن الرضا عليه السلام فاستأذنته في

ذلك فأذن لي فدخل عليه فسأله عن الحلال والحرام والأحكام ..... فقال أبو الحسن عليه السلام : إذا كانت الروايات مخالفة للقرآن كذبتها . وما أجمع المسلمون عليه أنه لا يحاط به علما ولا تدركه الابصار وليس كمثله شيء ؟ [36].

احاديث العرض عند اهل السنة:

1-ثنا عثمان بن أحمد بن السماك ، نا حنبل بن إسحاق ، نا جبارة بن المغلس ، نا أبو بكر بن عياش ، عن عاصم بن أبي النجود ، عن زر بن حبيش ، عن علي بن أبي طالب قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : " إنها تكون بعدي رواة يروون عني الحديث ، فأعرضوا حديثهم على القرآن ، فما وافق القرآن فخذوا به ، وما لم يوافق القرآن فلا تأخذوا به "[37]

2-ستكون عنى رواه يروون الحديث فاعرضوه على القرآن فان وافق القرآن فخذوها والا فدعوها[38]

3-حدثني أبي ، نا أحمد بن الحنين بن عبد الجبار ، نا داود بن عمرو ، نا صالح بن موسى . ح وثنا عثمان بن أحمد الدقاق ، نا محمد بن الحسين بن حفص الخثمي ، نا محمد بن عبيد المحاربي ، نا صالح بن موسى ، عن عبد العزيز بن رفيع ، عن أبي صالح ، عن أبي هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم قال : " سيأتيكم عني أحاديث مختلفة ، فما جاءكم موافقا لكتاب الله ولسنتي فهو مني ، وما جاءكم مخالفا لكتاب الله ولسنتي فليس مني " [39]

4-حدثنا خالد بن أبي كريمة عن أبي جعفر عن رسول الله [صلى الله عليه وسلم] أنه دعا اليهود فسألهم فحدثوه حتى كذبوا على عيسى ابن مريم عليه السلام فصعد النبي [صلى الله عليه وسلم] على المنبر فخطب الناس فقال : (إن الحديث

سيفشو عني فما أتاكم عني يوافق القرآن فهو عني وما أتاكم عني يخالف القرآن فليس عني) [40]

5–حدثنا علي بن سعيد الرازي ثنا الزبير بن محمد بن الزبير الرهاوي ثنا قتادة بن الفضيل عن أبي حاضر عن الوضين عن سالم بن عبد الله عن عبد الله بن عمر عن النبي صلى الله عليه وسلم قال سئلت اليهود عن موسى فأكثروا فيه وزادوا ونقصوا حتى كفروا وسئلت النصارى عن عيسى فأكثروا فيه وزادوا ونقصوا حتى كفروا وإنه سيفشوا عني أحاديث فما أتاكم من حديثي فاقرأوا كتاب الله واعتبروه فما وافق كتاب الله فأنا قلته وما لم يوافق كتاب الله فلم أقله[41]

6–عن ثوبان أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال الا ان رحا الاسلام دائرة قال كيف نصنع يا رسول الله قال أعرضوا حديثي على الكتاب فما وافقه فهو مني وأنا قلته [42].

المبحث الثاني:

ونتناول في هذا المبحث بدراسة الموقف من الروايات التي تناولت عرض الرواية على القران الكريم :

اولاً: عند الامامية:

ان التعامل مع روايات العرض عند الامامية واضح وجلي ؛فان الاعتماد عليها ومناقشة دلالتها واتخاذ العرض كميزان عندهم لمعرفة صدور الرواية وصحة اسنادها الى الرسول الاكرم يعد امرا متعارفا ومسلما عندهم ؛فالشيخ الصدوق يرى "ان كل حديث لا يوافق كتاب الله فهو باطل وان وجد في كتاب علمائنا فهو مدلس"[43] والمحقق الحلي يذهب الى وجوب عرض الخبر على القران الكريم امتثالا لروايات

العرض [44] ،ويرى المحقق البحراني ان هناك اجماعا عند الامامية على العمل بروايات التعارض[45]

ومن ناحية السند _لمجموع الروايات_ فهي لدى البعض اما متواترة بالمعنى كما يرى ذلك الشيخ الانصاري[46] او متواترة اجمالا كما يذهب الى ذلك المحقق ضياء العراقي[47] والشيخ عبد الكريم الحائري[48] والسيد محمد صادق الروحاني [49] والسيد الكلبيكاني [50] وهناك من وصفها بالكثيرة جدا كماهو الحال عند الآخوند الخراساني [51] .

ويبدو ان التواتر ان اخذنا بمعناه الاصطلاحي والذي يشترط حصول التواتر بكل طبقة من طبقات السند فهو غير حاصل قطعا لروايات العرض وهذه مشكلة لا تخص روايات العرض فقط فهي شاملة لأغلب الروايات الاخرى. نعم يمكن القول ان التواتر حاصل للطبقة المباشرة للمعصوم لتعددها وكثرتها ولو بملاحظة الروايات لدى العامة .

وعلى كل حال فهي روايات احاد وهناك ما هو صحيح ؛ فرواية ايوب بن الحر صحيحة [52]و ورواية اين ابي يعفور [53] ورواية هشام بن الحكم [54] وكذا رواية ابن سنان فهي صحيحة ايضا [55] ورواية ايوب بن راشد موثقة [56]لذا فالعمل بها يكون طبقا للعمل بخبر الواحد المعمول به عند اغلب الاصوليين .

ثانياً: عند العامة:

روايات العرض والغاء السنة:

يظهر ان عدم العمل بروايات العرض ورفضها ومحاولة ابطالها كان بدافع الحفاظ على السنة والعمل بها ودوام حجبتها ،وتصوروا ان روايات العرض مؤداها العمل بالقران

دون غيره وهو يعني ابطال للسنة وحجيتيها ثم انهم يرون ان العمل بمؤادها يودي الى ابطالها وعدم العمل بها ؛لا ننا لو عرضناها على القران الكريم لكانت معارضة له .

يقول ابن عبد البر :"نحن عرضنا هذا الحديث نفسه على قوله تعالى : (مَاآتَاكُمُ الرَّسُولُ فَخُذُوهُ) وغيرها من الآيات الدالة على الأخذ بالسنة ، فتبين لنا أن الحديث موضوع ، دلّ على نفسه بالبطلان "[57]، ويقول ابن حزم :"ولو أنّ امرءاً قال: لا نأخذ إلاّ ما وجدنا في القرآن، لكان كافراً بإجماع الأُمّة، ولكان لا يلزمه إلاّ ركعة ما بين دلوك الشمس إلى غسق الليل، وأُخرى عند الفجر، لأنّ ذلك أقلّ ما يقع عليه اسم الصلاة، ولا حدّ للأكثر في ذلك، وقائل هذا كافر مشرك حلال الدم والمال"[58] فهم فهموا من الآية المتقدمة ان القران يريد منا العمل بقول الرسول مطلقا بينما روايات العرض تقيد العمل بها بعد عرضها على القران الكريم .ولذا حاولوا ابطال هذه الروايات بأكثر من محاولة[59]

المحاولة الاولى :من خلال ضعف سندها

كما يرى الشافعي من خلال رده على من احتج عليه بحديث العرض على القران«ما جاءكم عنّي فاعرضوه على كتاب الله، فما وافقه فأنا قلته، وما خالفه فلم أقله»، بقوله: ما روى هذا أحدٌ يثبت حديثه في شيء صغُر ولا كبُر، وإنّما هي رواية منقطعة عن رجل مجهول، ونحن لا نقبل مثل هذه الرواية في شيء» [60]
ويرى البيهقي ان "الحديث الذي روي في عرض الحديث على القران باطل لا يصح وهو ينعكس على نفسه بالبطلان ؛فليس في القران دلالة على عرض الحديث على القران"[61]

المحاولة الثانية : وضع الحديث

وبملاحظة اقوال علمائهم يتضح انهم يقولون بوضعه:

يقول عبدالرحمن بن مهدي: الزنادقة والخوارج وضعوا هذا الحديث[62]

قال ابن الساجي (نقل قوله ابن بطة) :قال ابي رحمه الله: "هذا حديث موضوع عن النبي (ص) قال :وبلغني عن علي بن المديني انه قال: "ليس لهذا الحديث اصل ،والزنادقة وضعت هذا الحديث" ووافقهم ابن بطة بقوله: "لان هذا الحديث كتاب الله يخالفه ويكذب قائله وواضعه والحديث الصحيح والسنة الماضبة عن رسول الله ﴿ ﷺ ﴾ ترده[63]

قال في تذكرة الموضوعات: « ما أورده الأُصوليون من قوله ﴿ ﷺ ﴾: «إذا روي عنّي حديث فاعرضوه على كتاب الله، فإن وافقه فاقبلوه وإن خالفه فردّوه«، قال الخطّابي: «وضعته الزنادقة»[64].

ويرى يحيى بن مَعين: «أنّه موضوع وضعته الزنادقة»[65].

ونقل العجلوني: «قال الصنعاني: إذا رويتم . ويروى: إذا حدّثتم عنّي حديثاً . فاعرضوه على كتاب الله، فإن وافق فاقبلوه، وإن خالف فردّوه، قال: هو موضوع»[66]

وعلى ضوء الموقف من المتقدمين يرى المعاصرون منهم ان" أحاديث العرض على كتاب الله : فكلّها ضعيفة ، لا يصحّ التمسّك بها ، فمنها ماهو منقطع ، ومنها ما بعض رواته غير ثقة أو مجهول ، ومنها ما جمع بينهما"[67]

وعليه؛ فقد عدت موضوعة عرض الرواية على القران الكريم لدى ابناء العامة رؤية ضالة تسربت الى الفكر الاسلامي من الزنادقة والخوارج والرافضة [68].

ويمكن القول في الرد على هذه المحاولات:

ان العمل بروايات العرض لا يعني الغاء السنة او ابطال حجيتها وذلك لعدة امور منها:

الامر الاول : ان الاية الكريمة چ ٹ ٹ ٹ ٹ ۉ ۉ ې ې ى ى ئا ئا ئە ئە ئو ئو ئۇ ئۇ ئۆ ئۆ ئۈ ئۈ ئې ئې ئى ئى ی ی ئج ئح ئم ئى ئي بج بح بخ بم بى بي تج تح تخ تم تى تي ثج ثم ثى ثي جح جم حج حم خج خح خم سج سح سخ سم صح صم ضج ضح ضم طح طم ظم عج عم غج غم فج فح فخ فم قح قم كج كح كخ كل كم گ گ گ گ ڳ ڳ ڳ ڳ ڱ ڱ ڱ ڱ ں ں ڻ ڻ ڻ ڻ ۀ ۀ ہ ہ ھ ھ ے ے چ[69]لو سلمنا بدلالتها واطلاقها لما يأتي به الرسول عن طريق السنة الشريفة فهي لا تعارض بينها وبين روايات العرض ؛لان الآية الكريمة تحدد قاعدة كلية وهي "الاخذ بما ياتي به الرسول الاكرم " والرواية بعد عرضها ومعرفة موافقتها للقران الكريم او عدم مخالفتها تكون موردا للقاعدة واما قبل عرضها فلا امر بالوجوب للأخذ بها ،والعمل بها لعدم احراز صدورها عن الرسول الاكرم وانها ممن اتانا بها الرسول الاكرم ﷺ ﴾ ﴿ ،ولذا فهي قاعدة لتمييز ما ينسب الى السنة ومالم يتم تميزة ويتحقق من صدوره عن المعصوم عليه السلام و هذا ما أشارت عليه بعض الروايات بعرض حديث الرواة وما يروونه ومن هنا لامعنى لما يقوله البعض بان روايات العرض تعني ان ما يصدر عن رسول الله نوعين :ما يوافق كتاب الله وهذا يعمل به وما يخالفه وهذا يرد[70]

وعليه؛ لاحاجة لعرض الاحاديث المقطوع بصدورها عن الرسول الاكرم ﷺ ﴾ ﴿والسنة الواقعية وانما العرض يكون في السنة المحكية والتي لم يعرف احراز صدورها عنه.

الامر الثاني :لو كانت روايات العرض تريد ابطال السنة والغاء حجيتها لما وجدنا فيها بانها تريد العرض على السنة ايضا كما جاء في بعض الاحاديث كما رواه ابو هريرة

بقوله "سيأتيكم عني أحاديث مختلفة ، فما جاءكم موافقا لكتاب الله ولسنتي فهو مني ، وما جاءكم مخالفا لكتاب الله ولسنتي فليس مني"" [71] وما رواه ابن ابي يعفور عن ابي عبدالله عليه السلام بقوله : إذا ورد عليكم حديث فوجدتم له شاهدا من كتاب الله أو من قول رسول الله صلى الله عليه وآله وإلا فالذي جاءكم به أولى به . [72]

الامر الثالث :لإبراز صحة الروايات وعدم وضعها نناقش محاولتهم لتضعيف الحديث ،نختار الحديث الاول والذي اصبح موردا لرد احاديث العرض من احاديهم المتقدمة ثنا عثمان بن أحمد بن السماك ، نا حنبل بن إسحاق ، نا جبارة بن المغلس ، نا أبو بكر بن عياش ، عن عاصم بن أبي النجود ، عن زر بن حبيش ، عن علي بن أبي طالب قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : " إنها تكون بعدي رواة يروون عني الحديث ، فأعرضوا حديثهم على القرآن ، فما وافق القرآن فخذوا به ، وما لم يوافق القرآن فلا تأخذوا به

ويبدو ان ضعف الحديث كان لسببين :

الاول: لوجود جبارة بن المغلس فقد اختلف في تضعيفه ؛ فبعض علماء الرجال وصفه بانه مضطرب الحديث او كذاب [73]وقال عنه البعض بالصدوق [74] أو هو ممن يتعمد الكذب او ممن يكذب [75].

الثاني : ان الحديث مرسل فقد قال الدارقطني بعد روايته للحديث : هذا وهم ، والصواب عن عاصم عن زيد عن علي بن الحسين مرسلا ، عن النبي صلى الله عليه وسلم[76].

ويمكن الرد على الاول فلو سلمنا بضعف بن المغلس وعدم وثاقته فهناك طريق اخر للحديث كما يرويه ابن عساكر بقوله[77]اخبرنا أبو محمد بن الأكفاني ثنا الشيخ أبو

عبد الله محمد بن أبي نصر الحميدي من لفظه بدمشق قال أخبرتنا كريمة بنت أحمد بن محمد بن حاتم المروزية قالت أنبأنا أبو علي زاهر بن أحمد الفقيه بسرخس أنبأنا أبو لبيد محمد بن إدريس السامي ثنا أبو كريب ثنا أبو بكر عن عاصم عن زر عن علي قال قال رسول الله (صلى الله عليه وسلم) " ستكون علي رواة يروون الحديث فأعرضوا القرآن فإن وافقت القرآن فخذوها وإلا فدعوها .والحديث ليس فيه جبارة بن المغلس والطريق صحيح حسب اقوال علماء الحديث.

يقول الدكتور المرتضى المحطوري بعد نقله لأقوال علماء الرجال وتوثيقهم لرجال سند الطريق :وهذا حديث صحيح الاسناد على قواعد المحدثين فرجاله من الحفاظ الثقات الذي اعتمد روايتهم اصحاب الصحاح وغيرهم[78]

ويمكن رد الثاني بان جميع من ترجم لعاصم لم يذكروا ان له رواية عن زيد بن علي وكذلك من ترجم لزيد لم بذكر ان عاصم روى عنه فلا مكان للإرسال[79].

المبحث الثالث: روايات العرض آفاق دلالية

فهم العلماء جملة من الابعاد والآفاق الدلالية مترتبة على القول بعرض الروايات على القران الكريم ونحن نتطرق اليها دون محاولة ردها او ايجاد حلولا لها ،وقبل الخوض في مفاد روايات العرض ودلالتها علينا التعرض الى جملة من المفاهيم وتحديد المراد منها ليتسنى لنا معرفة ابعادها الدلالية ومن هذه المفاهيم:

1- نفي الصدور ونفي الحجية:

ان روايات العرض هل تشير الى نفي صدور هذه الرويات غير الموافقة للقران عن الائمة (ع)؛ ليقع التعارض بين شهادة الراوي بصدور الخبر عنهم وبين الاخبار الدالة على نفي صدور المخالف عنهم؟او انها بصدد نفي الحجية عن الخبر المخالف وبالتالي تكون مقيدة لدليل حجية مطلق الخبر؟

2–الموافقة والمخالفة:

المخالفة هل المراد منها عدم الموافقة مع تعرض القران لمضمون الخبر او يشمل حتى مع عدم تطرق القران لمضمونه فيكون عدم موافقة الحديث من باب السالبة بانتفاء الموضوع كما ينبغي الاشارة ان تطابق مضمون الخبر مع القران يعد لغوا ،ومن دون فائدة ؛اذ لاقيمة للخبر مع تطابق مضمونه مع القران

3– التنافي بنحو التعارض المستقر او التعارض غير المستقر

يمعنى ان عدم حجية الاخبار المخالفة او عدم صدورها يشمل الاخبار التي تعارض القران تعارضا مستقرا او غير مستقر فتكون المخالفة كما تشمل التنافي بنحو التباين او العموم والخصوص من وجه (تعارض مستقر) كذلك تشمل التنافي نحو التخصيص او التقييد او الحكومة (تعارض غير مستقر) اي بينهما عموم وخصوص مطلق [80] فالاصوليون اعتمادا على الفهم العرفي يروون ان المعارضة بنحو التخصيص او التقييد او الحكومة لسيت بمخالفة ؛ فالخاص قرينة على التصرف بالعام وكذلك المقيد قرينة على التصرف بالمطلق فلامخالفة عند التصرف بين القرينة وذيها [81] وهذا الفهم يؤيده صدور الكثير من المقيدات والمخصصات للقران عن الائمة عليهم السلام.وعلى ضوء ذلك يرى العلماء ان هذه الروايات يمكن تقسيم مفادها الى طوائف منها:[82]

الاولى: ما ورد بلسان التحاشي والاستنكار عن صدور ما يخالف القران عنهم وهي الروايات التي جاء فيها بان مايخالف القران او ما ما لايوافقه فهو" زخرف" او "لم اقله" وقد يحتمل وجود هذا التحاشي والاستنكار في روايات اخرى وان دخلت تحت مفاد اخر من قبيل ما ورد في الروايات "فالذي جاءكم يه اولى به" و"ان على كل صواب نورا " مما يستدعي ان يكون الخبر المخالف للكتاب مما لا نور عليه ولا يكون صادرا عنهم وهذا كله يعطي انطباعا ان هذا التقسيم للروايات حسب مفادها المشهور والا فيمكن حصول اشتراك للرواية في اكثر من طائفة.

ثم ان قرينة التحاشي والاستنكار المستفادة من هذه الروايات يكون المراد منها عدم صدور ما يكون مستوجبا لطرح القران وتكذيبه لا مجرد المخالفه معه بالتخصيص او التقييد ولا المخالفة بنحو العموم والخصوص من وجه مما لا يستلزم طرح الكتاب وقد شاع صدوره عنهم وعلية يكون الخبر زخرفا اذا كان مخالفا لما تضمنه القران لا الخبر الذي لم يتعرض القران لمضمونه [83]ولذا حمل البعض هذه الطائفة من الاخبار على خصوص المخالفة بنحو التباين [84] او المخالفة في اصول الدين[85]

الثانية :الروايات التي جعلت حجيتها مرتبطة بموافقة القران وعليه شاهد منه

من قبيل رواية ابي يعفور والتي فيها "فوجدتم له شاهدا من كتاب الله او من قول رسول الله(ص) والا فالذي جاءكم اولى به"ومفادها ان كل حديث لا يكون في القرآن دلالة ولو بالعموم او الاطلاق توافق مدلوله وتشهد عليه لا يكون مقبولا وهذا الفهم للروايات يكون موديا الى امور منها:

الامر الاول: الغاء حجية خبر الواحد : ان هذه الروايات وان دلت على عدم حجية خصوص ما ليس عليه شاهد من القران الكريم الا ان ذلك مساوق عرفاً لإلغاء الخبر مطلقا فان الغرض العرفي من جعل حجية الخبر اثبات ما لا يوجد عليه دليل مسلم من كتاب او سنة قطعية[86]

الامر الثاني: استحالة ثبوت حجية هذه الروايات : وذلك لانه يلزم من حجيتها عدم حجيتيها بتقريب ان نفس هذه الروايات لا شاهد عليها من القران الكريم –بعد استبعاد الاستدلال بالآيات الناهية عن العمل بالظن على نفي حجية خبر الواحد –وكل ما يلزم من ثبوته عدمه فهو محال[87]

الثالثة : الروايات التي تفيد نفي حجية ما يخالف القران الكريم

من قبيل رواية السكوني ورواية جميل بن دراج والتي ورد فيهما "فما وافق كتاب الله فخذوه وما خالف كتاب الله فدعوه"ومفادها يشير الى الردع عن حجية ما خالف الكتاب الكريم و الامر بالأخذ بما وافق كتاب الله ،ويراد بالمخالفة القرآنية ان حجية الدلالة القرآنية تنتفي بعد ورود الخبر المخالف لها .

روايات العرض وحيثية الصدور:

ان روايات العرض تؤدي بنا الى ان ما وافق القران قد تم صدوره عن المعصوم وبالتالي يكون نقد المتن هو المعيار في تصحيح الروايات دون قد السند.

و عليه ؛يكون الاخذ بما وافق كتاب الله يودي الى تأسيس حجية جديدة غير حجية خبر الثقة ؛فتكون الموافقة للكتاب كافية لوحدها حتى من غير الثقة [88].

ولكن هناك من يرى ان نقد المتن لوحده يلعب دورا إبطاليا فقط ولا يمكن لنا اثبات صدور النص بعيدا عن السند ،مما يعني ان معيارية المتن لا تحسم حيثية الصدور في الحديث نعم لها القدرة على حسم حثية عدم الصدور اي ان موافقة الرواية للقران سوف تصحح مضمونه وتصحيح المضمون لايعني تصحيح الصدور [89] وعليه تكون الروايات الموافقة للقران تودي الى رفع المانعية وهي المخالفة للكتاب والمفروض انتفائها وتكون حجية الرواية متوقفة على توفر شروط الحجية الاخرى[90]

خاتمة البحث:

يمكن استخلاص النتائج التالية:

1- **اهمية الاعتماد على معيار (عرض الرواية على القران الكريم) لدوره بفرز السنة الصحيحة الصادره عن الرسول من غيرها**

2- **مشروعية معيار العرض لحصول التواتر الاجمالي او لوجود روايات احاد صحيحة عليه ،وان محاولات ردها من قبل البعض لم تصمد امام الدليل.**

3- **القول بهذا المعيار لا يعني الاتكاء على القران الكريم وحده ولا يكون موديا الى الغاء حجية السنة.**

4- **هناك آفاق دلالية مترتبة على القول بهذا المعيار اخذ العلماء بمعالجتها منها الغاء حجية خبر الواحد و اتخاذ معيار المتن وحده –دون السند–وموافقته للقران الكريم وان كان صادرا من غير الثقة واستحالة صدور روايات العرض لانه يلزم من ثبوتها عدمها**

5- **ما يطرح من الروايات وفق هذا المعيار هو ما يكون مستوجبا لطرح القران وتكذيبه لا مجرد المخالفه معه بالتخصيص او التقييد ولا المخالفة بنحو العموم والخصوص من وجه مما لا يستلزم منه طرح الكتاب.**

الهوامش :

([1])ينظر :ابن عبد البر، جامع بيان العلم وفضله 2:33 وابن حزم ،الإحكام في اصول الأحكام 1:99

([2])ارشاد الفحول 1:68

([3]) ينظر: يوسف القرضاوي ،المدخل لدراسة الشريعة الاسلامية :45و محمد تقي الحكيم ، الاصول العامة للفقه المقارن1:158

([4]) ينظر: الشاطبي ،الموافقات 4:296 ،و القرضاوي ،المدخل لدراسة الشريعة الاسلامية :45

([5]) نهج البلاغة 2:189صحيح البخاري 2:81 وصحيح مسلم 1:8 ومسند احمد3:13و مسند ابو يعلي 2:7 وسنن ابن ماجة 1:13

([6]) الخطيب البغدادي ،الكفاية في علم الرواية:431

([7])شعبان محمد اسماعيل، المدخل لدراسة القرآن والسنة والعلوم الاسلامية 2:99

([8])علي حب الله ،دراسات في فلسفة اصول الدين :558

([9])ينظر :محمد مصباح اليزدي ، دروس في العقيدة الاسلامية:230–231

([10])مسند احمد ،3:14و5:182و سنن الترمذي 5:329و الطبراني ،المعجم الكبير3:66ومسند ابي يعلي 2:297وبلفظ متقارب في صحيح مسلم 7:123وغيره من المصادر الاخر.

([11])الصواعق المحرقة2:440

([12]) غاية المرام 2/304–321

([13]) محمد تقي الحكيم ،سنة اهل لبيت :43

([14]) الصواعق المحرقة2:442

([15])ينظر: حيدر حب الله، حجية السنة :348

([16]) ابو زهرة ،الامام الصادق ،199

(17) صحيح مسلم 4:1871والمستدرك على الصحيحين 3:109ومجمع الزوائد 7:235 وغيرها من المصادر

(18)الحاكم النيسابوري،المستدرك1:93و البيهقي ،السنن الكبرى 10:114

(19) نفس المصدرين السابقين

(20) لهذه الالفاظ عدة طرق لكنها ضعيفة لوجود من ضعفه اهل الجرح والتعديل من ابناء العامة ينظر:حديث الثقلين دراسة وتحقيق في السند والمتن ،رعد المرسومي: 22–40 كما ان لفظ " وسنتي " لم يرد في شئ من الصحيحين ، بل ولا الكتب الستة ، وإنما ورد " بلاغا " – أي بلا سند – في كتاب مالك بن أنس المسمى بالموطأ ينظر محسن الحائري ،الثقلان :27 والاصول العامة للفقة المقارن 2:207

(21)محسن الحائري، الثقلان :25

(22) ينظر: محمد تقي الحكيم ،الاصول العامة للفقه المقارن ومحسن الحائري،الثقلان:26

(23)الكافي 1:3/69

(24)المحاسن 1:221

(25)العياشي 1:9

(26)الكافي 1:4/69

(27) الكافي 1:5/69

(28)المحاسن 1:221

(29)العياشي 1:8

(30)الكافي 1:2/69

(31)العياشي 1:8

(32)العياشي 1:8

(33)العياشي 1:9

(34)العياشي 1:9

(35)الحر العاملي ،وسائل الشيعة 27:119/33368

(36)الكليني ،الكافي 1:96/2

(37)الدارقطني سنن الدارقطني 4:133

(38)المتقي الهندي ، كنز العمال 1: 196 – 197

(39)الدارقطني ، سنن الدارقطني 4 :133

(40)البيهقي ، معرفة السنن والآثار 6 : 523

(41)الطبراني ، المعجم الكبير 12 : 244

(42)الهيثمي ، مجمع الزوائد 1 : 170

(43)الاعتقادات في دين الامامية :22

(44) ينظر: معارج الاصول :52

(45)الحدائق الناظرة 4:282

(46)فرائد الاصول1:247

(47)نهاية الافكار3:106

(48)درر الفوائد 2:380

(49) زبدة الاصول 3:122

(50)افاضة العوائد 2:70

(51)كفاية الاصول :236

(52)ا الفاضل التوني ،الوافية :141 والوحيد البهاني ،الرسائل الفقهية :203 والخوئي ،مصباح الفقاهة 3:454

(53) الوحيد البهاني ،الرسائل الفقهية :203

(54) ا الفاضل التوني ،الوافية :141 والمحقق النراقي ،عوائد الايام :468 و الانصاري ،فرائد الاصول 1:244والخوئي ،مصباح الفقاهة 3:454

(55)الاصفهاني ،حاشية المكاسب :17

(56) ا الفاضل التوني ،الوافية :141

(57) الجامع في بيان العلم 2:1191

(58)الإحكام في اصول الاحكام 2:241

(59))ينظر : علي حسن مطر الهاشمي ،من قواعد تمييز الحديث الصحيح ،بحث منشور في مجلة علوم الحديث ،العدد 1426،17هـ

(60)الشافعي ،الرسالة :224–225

(61) دلائل النبوة 1:27

(62)ابن عبد البر، الجامع 2:1191

(63)الابانة 1:266

(64)محمد طاهر المقدسي ،تذكرة الموضوعات :28

(65)الشوكاني ،ارشاد الفحول :150

(66) العجلوني ،كشف الخفاء 1:76

(67)عبد الغني عبد الخالق ،حجية السنة:474

(68)حسين الهرساوي ،اختصاص الشيعة بالتمسك بالقران الكريم ،24

(69))الحشر :7

(70) عبد الغني عبد الخالق ،حجية السنة:275.

(71)الدارقطني ، سنن الدارقطني 4 :133

(72)الكافي 1:2/69

(73)الذهبي ،سير اعلام النبلاء 11:150

(74) عبدالله بن عدي، الكامل 2:180

(75) الرازي ،الجرح والتعديل 2:550

(76) سنن الدارقطني4:134

(77))تاريخ مدينة دمشق 77:55

(78)موقع الدكتور المرتضى المحطوري–http://almahatwary.org/p7 4–1.htm

(79)ينظر المرتضى المحطوري –http://almahatwary.org/p7–4 1.htm

(80)ينظر :محمود الهاشمي ،بحوث في علم الاصول (تقريرات بحث السيد محمد باقر الصدر)،316:7

(81)الفياض ،محاضرات في اصول الفقه(تقريرا لبحث استاذه الخوئي) 312:5 وينظر :محمد صادق الروحاني ،زبدة الاصول 122:3و الخميني ،لمحات الاصول (تقريرات بحث البروردي) :370و مصباح الاصول،البهسودي(تقرير بحث الخوئي) 406:3

(82)ينظر :الانصاري،فرائد الاصول،247:1 و مصباح الاصول،البهسودي(تقرير بحث الخوئي) 406:3 و محمد باقر الصدر،دروس في علم الاصول 253:3

(83)ينظر : الانصاري،فرائد الاصول،247:1 و محمد باقر الصدر،دروس في علم الاصول 254:3

(84) صادق الروحاني ،زبدة الاصول 122:3و الانصاري،فرائد الاصول،252:1

(85) الانصاري،فرائد الاصول،252:1 ومحمد حسين الاصفهاني ،نهاية الدراية في شرح الكفاية،372:3

(86) محمود الهاشمي ،بحوث في علم الاصول (تقريرات بحث السيد محمد باقر الصدر)،319:7

(87) محمود الهاشمي ،بحوث في علم الاصول (تقريرات بحث السيد محمد باقر الصدر)،320:7

(88) ينظر:محمود الهاشمي ،بحوث في علم الاصول (تقريرات بحث السيد محمد باقر الصدر)،7:319

(89)ينظر:حيدر حب الله,اضاءات في الفكر والدين والاجتماع 2:258

(90) ينظر:محمود الهاشمي ،بحوث في علم الاصول (تقريرات بحث السيد محمد باقر الصدر)،7:319

))ينظر:حيدر حب الله,اضاءات في الفكر والدين والاجتماع 2:258

References

المصادر والمراجع:

القرآن الكريم

1. الابانة عن شريعة الفرقة التاجية ومجانبة الفرق المذمومة ،عبد الله بن محمد (بن بطة)، تحقيق رضا بن نعسان معطي،ط2 ،1416هـ /1996م،دار الراية ،الرياض
2. الإحكام في اصول الاحكام ،علي بن احمد 0ابن حزم الاندلسي ،ط1403،2هـ/1983م دار الافاق بيروت ،
3. اختصاص الشيعة في التمسك بالقران الكريم ،حسين الهرساوي ،ترجمة علاء تبريزيان ،مركز الابحاث العقائدية
4. ارشاد الفحول الى تحقيق علم الاصول ،محمد بن علي الشوكاني ،تحقيق محمد سعيد البدري ،1412هـ/1992م،دار الفكر ،بيروت
5. الأصول العامة للفقه المقارن ، محمد تقي الحكيم ،تحقيق وفي الشناوه ، ط1 ، 1431هـ–2010م ، المجمع العلمي للتقريب بين المذاهب ، طهران.

6. اضاءات في الفكر والدين والاجتماع ،حيدر حب الله ط2013،2–2014م، نشر مركز البحوث المعاصرة بيروت
7. الاعتقادات في دين الامامية ،الشيخ الصدوق ،تحقيق عصام عبد السيد ،ط1414،2ه/1983م،دار المفيد ،بيروت
8. افاضة العوائد ، الكلبيكاني ،ط1421،،1ه،دار القران الكريم ،قم
9. الامام الصادق،محمد ابو زهرة ،دار الفكر العربي
10. ايراهيم بن موسى الشاطبي ،الموافقات تقديم العلامة بكر بن عبدالله دار ابن عفان
11. بحوث في علم الاصول ،محمود الهاشمي (تقرير بحث الشهيد محمد باقر الصدر)،ط1417،2ه /1997م مركز الغدير للدراسات الاسلامية
12. تاريخ مدينة دمشق، ،علي بن الحسن ابو القاسم ابن عساكر ،تحقيق علي شيري ،1415ه ، دار الفكر ، بيروت
13. تذكرة الموضوعات ،محمد بن طاهر المقدسي ،تصحيح وتعليق محمد امين الخانجي ،ط1323،1ه،مطبعة السعادة ،مصر
14. تفسير العياشي ،محمد بن مسعود العياشي، تحقيق هاشم المحلاتي ،المكتبة العلمية الاسلامية ،طهران
15. الثقلان ،محسن الحائري ،موسسة تحقيقات ونشر معارف اهل البيت ،قم
16. جامع بيان العلم وفضله ،ابن عبدالبر،1398ه،دار الكتب العلمية، بيروت
17. حاشية على كفاية الاصول ،الحجتي (تقريرات بحث البروجردي)،ط1412،1ه،موسسة انصاريان ،قم

18. حجية السنة في الفكر الاسلامي ،حيد حب الله، ط1، 2011م،الانتشار العربي
19. حجية السنة، عبد الغني عبد الخالق، المعهد العالمي للفكر الاسلامي ،سلسلة قضايا الفكر الاسلامي (1)
20. الحدائق الناظرة، المحقق البحراني ، ،1363هـ ش ،جماعة المدرسن،قم
21. حديث الثقلين دراسة وتحقيق في السند والمتن ،رعد المرسومي ،ط1 ،1431هـ/2010م ،دار المحجة البيضاء
22. دراسات في فلسفة أصول الشريعة ونظرية المقاصد ،علي حب الله ،ط1، 1426هـ/2005م ،دار الهادي للطباعة والنشر، بيروت.
23. درر الفوائد ،عبد لكريم الحائري، تحقيق محمد مؤمن القمي ،ط5،موسسة النشر الاسلامي ،قم
24. دروس في علم الاصول ،محمد باقر الصدر ط1406،،2هـ/1986م ،دار الكتاب اللبناني ،بيروت
25. دلائل النبوة ، احمد بن الحسين البيهقي ،ط1408،1هـ/1988م ،دار الريان ،قم
26. الرسالة، الامام الشافعي ، تحقيق احمد محمد شاكر ،المكتبة العلمية ،بيروت
27. الرسائل الفقهية ،الوحيد البهبهاني ،ط1 ،1419هـ،منشورات العلامة الوحيد البهبهاني
28. زبدة الاصول ،محمد صادق الروحاني،ط1، ،1412هـ ،موسسة الامام الصادق ،قم

29. سنة اهل البيت ،محمد تقي الحكيم ،ط1426،1هـ،،قم المقدسة، مركز الابحاث العقائدية
30. سنن ابن ماجة ، محمد بن يزيد القزويني، تحقيق محمد فؤاد عبد الباقي دار الفكر ، بيروت،
31. سنن الترمذي (الجامع لصحيح)،محمد بن عيسى الترمذي ،حققه وصححه عبد الوهاب عبد اللطيف ،ط1403،2هـ/1983م،دار الفكر ،بيروت
32. سنن الدارقطني ،الدارقطني ،تحقيق مجدي بن منصور الشوري،ط1، 1417هـ/1996م،دار الكتب العلمية ،بيروت
33. السنن الكبرى ، ،احمد بن الحسين ابي بكر البيهقي ، ، دار الفكر ،بيروت
34. سيرة اعلام النبلاء ،شمس الدين الذهبي ،تحقيق شعيب الارنؤوط ،1413هـ/1993م الرسالة بيروت
35. صحيح البخاري، ،محمد بن اسماعيل البخاري ،1401هـ/1981م ،دار الفكر ، بيروت
36. صحيح مسلم ، مسلم بن الحجاج النيشابوري ، دار الفكر، بيروت
37. الصواعق المحرقة ابن حجر الهيثمي تحقيق عبد الرحمن بن عبدالله التركي وكامل محمد الخراط
38. ط1 ،1417هـ 1997م،موسسة الرسالة، بيروت
39. عوائد الأيام ،، أحمد النراقي، ط 3، 1408هـ، الغدير ، قم
40. غاية المرام وحجة الخصام هاشم البحراني تحقيق العلامة السيد علي عاشور، 1422هـ-2001م، مؤسسة التاريخ العربي بيروت

41. فرائد الاصول ، الشيخ الانصاري، تحقيق لجنة تراث الشيخ الاعظم ،1419هـ،مجمع الفكر الاسلامي ،قم
42. الكافي ،الكليني ،تصحيح وتعلق علي اكبر الغفاري ط5،1363 هـ ش ،دار الكتب الاسلامية، طهران
43. الكامل ،عبدالله بن عدي ،تحقيق يحيى مختار ،ط3،1409هـ/1988م ،دار الفكر بيروت
44. كفاية الاصول ،الآخوند الخراساني ،تحقيق موسسة آل البيت لإحياء التراث ،ط1،1408هـ موسسة آل البيت ،قم
45. الكفاية في علم الرواية ،الخطيب البغدادي ،تحقيق وتعليق احمد عمر هاشم ، ط1،1405هـ/1985م ،دار الكتاب العربي ،
46. كنز العمال ،المتقي الهندي ،1409هـ/1989م،موسسة الرسالة ،بيروت
47. لمحات الاصول /السيد الخميني (تقريرات بحث البروجردي)،تحقيق موسسة تنظيم ونشر اثار الامام الخميني ،1421هـ،قم
48. مجمع الزوائد ومنبع الفوائد نور الدين الهيثمي ،1408هـ/1988م بيروت ، دار الكتب العلمية ،
49. المحاسن ، احمد بن محمد البرقي ،تصحيح وتعليق جلال الدين الحسيني ن 1370هـ،دار الكتب الاسلامية ،طهران
50. محاضرات في اصول الفقه،الفياض (تقريرات بحث الخوئي)ط1 ،14191هـ،موسسة النشر الاسلامي ،قم

51. مدخل لدراسة الشريعة الاسلامية، يوسف القرضاوي،ط1414،1هـ/1993م ،موسسة الرسالة ،بيروت

52. المدخل لدراسة القران والسنة والعلوم الاسلامية، الدكتور شعبان محمد اسماعيل ،دار الانصار ،مطبعة الحلبي

53. المستدرك على الصحيحين ، أبو عبدالله الحاكم النيسابوري ،تحقيق الدكتور يوسف المرعشلي ، 1406هـ ، دار المعرفة، بيروت.

54. مسند ابو يعلي ،ابو يعلي الموصلي ،تحقيق حسين سليم احمد ،دار المأمون للتراث

55. مسند احمد ،أحمد ابن حنبل ، دار صادر، بيروت

56. مصباح الاصول ،البهسودي (تقريرات بحث الخوئي)،ط1417،5هـ، مكتبة الداوري ،قم

57. مصباح الفقاهة ،الخوئي ،تحقيق جواد القيومي ،ط1،المطبعة العلمية ،قم

58. معارج الاصول ،المحقق الحلي ،تحقيق محمد حسين الرضوي ،ط1403،،1هـ،موسسة آل لبيت ،قم

59. المعجم االكبير ، سليمان الطبراني ، ،تحقيق إبراهيم الحسني1415هـ/ 1995م ،دار الحرمين ،.

60. معرفة السنن والآثار ،البيهقي ،تحقيق سيد كسروي ،حسن ،دار الكتب العلمية ،بيروت

61. نهاية الافكار ، آقا ضياء العراقي ،منشورات جماعة المدرسين ،قم المقدسة

62. نهاية الدرية في شرح الكفاية ،محمد حسين الاصفهاني ، تحقيق مهدي احدي ،ط1،1374هـ ش ،انتشارات سيد الشهداء ،قم
63. نهج البلاغة ، الامام علي ،تحقيق محمد عبدة ،ط1،1412هـ ندار الذخائر ،قم
64. الوافية، الفاضل التوني ،تحقيق محمد حسين الكشميري ،ط1،1412هـ،مجمع الفكر الاسلامي ،قم
65. وسائل الشيعة الى تحصيل مسائل الشريعة، محمد بن الحسن العاملي، ط6 ، 1412هـ–1991 م ، دار إحياء التراث العربي بيروت